

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٠١

الإثنين، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوفارت	(إستونيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة غسري
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2021/566)

21-16118 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2021/566)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هيسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد رجب مهندس، المدير التنفيذي والمؤسس المشارك لمنظمة الحكم المتجاوب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/566، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد هيسوم.

السيد هيسوم (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم عن الحالة في جنوب السودان.

في ٩ تموز/يوليه، ستحتفل جمهورية جنوب السودان بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها كدولة مستقلة. يتذكر أعضاء المجلس الابتهاج الذي حدث قبل ١٠ سنوات عندما رحبنا بجنوب السودان في أسرة الدول المستقلة. وقد تعهد المجتمع الدولي في ذلك الحين بتقديم دعمه لجنوب السودان. يظل ذلك الالتزام مهما وملحا اليوم بقدر ما تسعى أصغر دولة في العالم إلى تحقيق السلام والأمن لمواطنيها.

ويسرني أن أبلغكم عن إحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان منذ تقريرنا الأخير في آذار/مارس (S/2021/172). واسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاثة تطورات بارزة.

أولا، في ١٠ أيار/مايو، أنشأت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة فرقة عمل للإشراف على العدالة الانتقالية وغيرها من الإصلاحات القضائية وتنسيقها.

ثانيا، في ١١ أيار/مايو، أعاد الرئيس سلفا كير ميارديت تشكيل الهيئة التشريعية الوطنية وعين ٥٥٠ عضوا جديدا فيها. وكان ذلك أيضا خطوة مميزة إلى الأمام.

ثالثا، في ٢٥ أيار/مايو، بدأ الرئيس كير ميارديت رسميا في جوبا، بحضور رئيس وزراء السودان عبد الله حمدوك، عملية وضع الدستور الدائم. إن صياغة دستور وطني هو عمل أصيل من أعمال السيادة. فهو يعبر عن أسمى تطلعات الأمة والقيم العزيزة عليها. وحوار وطني شامل للجميع سوف يرسي الأساس لعقد اجتماعي بين مواطني البلد، والانخراط في عملية شاملة للجميع سيزيد من احتمال التوصل إلى سلام دائم.

بالإضافة إلى تلك الإنجازات، أود أن أبلغ مجلس الأمن أنه في ١٧ آذار/مارس، أُعيد تخصيص موقع بنتيو لحماية المدنيين كمخيم للمشردين داخليا. إن حفظة السلام الذين تم تحريرهم ينتشرون الآن في مواقع نائية، مثل كوش ومايوم، مما يعزز الثقة والاستقرار في مناطق عودة المشردين داخليا. وفي الوقت نفسه، تتواصل جهود البعثة لدعم حكومة جنوب السودان في حماية السكان المشردين. ويحتفظ آخر موقع لحماية المدنيين في ملكال بوضع الحماية بسبب انعدام الأمن الذي طال أمده في المنطقة وحولها. وستواصل البعثة توفير الحماية المادية، حسب الاقتضاء.

ويسرني أيضا أن أبلغكم بأنه، وفقا لتكليف مجلس الأمن، تم القيام بمهمة لتقييم الاحتياجات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة

في الفترة من ٦ إلى ٢٦ أيار/مايو. وسيتم قريبا تقديم تقرير مفصل إلى المجلس. وتلتزم البعثة التزاما راسخا بدعم هذه الانتخابات. ومع ذلك، يجب المواءمة بين عملنا وعمل أصحاب المصلحة والمؤسسات في جنوب السودان، وبالشراكة مع المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وبالرغم من مؤشرات التقدم هذه إلا أن التنفيذ العام للاتفاق المنشط يتقدم ببطء. فلا يزال تشكيل الهيئة التشريعية غير مكتمل. ولا يزال دستور مجلس الولايات وترشيح رئيس الجمعية التشريعية قيد النظر. وتواصل بعثة الأمم المتحدة تشجيع الحكومة على مواصلة تلك العمليات، مع ضمان التمثيل الكافي للنساء والشباب على جميع المستويات.

وبالمثل، لا تزال الترتيبات الأمنية الانتقالية متأخرة عن موعدها. وتشكيل القوات الموحدة وتخريجها هما عنصر حاسم في عملية الانتقال في جنوب السودان، فالهدف منهما منع عودة الانزلاق المستعصي إلى الصراع. ولا تزال القوات تعاني في مواقع التجميع والتدريب بدون مأوى وغذاء ورعاية صحية كافية. ولذلك من المهم الانتهاء من الإعداد المسبق لهيكل متسق للقيادة والسيطرة، يليه تخريج القوات. والإعلان الأخير الصادر عن الرئاسة، أي كل من الرئيس ونائب الرئيس، دعما للتنفيذ السريع للفصل الثاني من الاتفاق، بما في ذلك التعجيل بتخريج القوات الموحدة الجديدة، أمر مشجع. ويحدونا الأمل في أن يتم الوفاء على النحو الواجب بالالتزامات التي تم التعهد بها علنا.

وأود أن أسلط الضوء على انعدام الأمن المتفشي، ولا سيما العنف بين القبائل، والذي لا يزال يعوق تحقيق سلام دائم ومستدام في جنوب السودان. إن أكثر من ٨٠ في المائة من الخسائر في صفوف المدنيين هذا العام كانت بسبب العنف بين القبائل والميليشيات الأهلية.

وتواصل قوة البعثة التحقيق في أثر استجابتها لتلك التهديدات والتزامها بأن تكون قوة ذات قدرة عالية على التنقل ووضعية تمكنها من سرعة التحرك. وقد حافظت قوة البعثة، التي تنتشر في كثير من الأحيان بشكل استباقي في مناطق النزاع الساخنة، على وجودها في المناطق الاستراتيجية خلال موسم الأمطار، وتحملت ظروفا جوية قاسية. وقد أسهمت تلك المبادرات، من بين مبادرات أخرى، في تقليص أعمال العنف إلى حد ما مقارنة بالسنة السابقة.

إلا أن ضعف مؤسسات الحكم التابعة للدولة أو غيابها في جميع أنحاء جنوب السودان قد مكنا المفسدين من استغلال الانقسامات القبلية والعرقية الدائمة. وأعاق انعدام الأمن المترسخ زراعة المحاصيل وساهم في حلقة مفرغة من مداهمة الماشية. ويعاني العديد من المجتمعات المحلية من نقص خطير في الإمدادات الغذائية في أماكن مثل واراب والبحيرات وجونقلي، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي غضون ذلك، لا تزال جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في الاستوائية منخرطة في نزاع مسلح متقطع.

وقد ترأست مؤخرا وفدا من ممثلي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها والأوساط الدبلوماسية الأفريقية الموجودة في جوبا في زيارة إلى بيبور. ويساورنا جميعا قلق بالغ إزاء استئناف العنف القبلي في إدارية البيبور الكبرى. وفي الوقت الذي تدرك فيه البعثة أهمية أن تتخذ الحكومة خطوات ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، فإنها تتعاون مع السلطات والمجتمعات المحلية في جونقلي لتعزيز المصالحة وتأمين إطلاق سراح النساء والأطفال المختطفين وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية.

ومما يبعث على القلق أن ضعف مؤسسات سيادة القانون والتدهور الاقتصادي قد أدى إلى زيادة الإجرام واستهداف العاملين في المجال الإنساني. ففي هذا العام وحده، قتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني ونهب أو دمر ما قيمته ملايين الدولارات من الإمدادات الإنسانية. إن القتل الوحشي والعشوائي للعاملين في المجال الإنساني أمر مؤسف. وتدرك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إسهامها الهام في تهيئة بيئة آمنة للشركاء في المجال الإنساني، وستواصل البعثة الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز تهيئة الظروف الآمنة لتوفير الخدمات المنقذة للحياة والدعوة إليها.

وعلى الصعيد الدولي، تواصل البعثة دعم جهود جماعة سانت إيجيديو لتيسير الحوار وتدعو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة وتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان إلى البناء على إعلان المبادئ الذي تم التوصل إليه في نيفاشا، كينيا، في وقت سابق من هذا العام.

وقد أتيحت لي الفرصة لدى وصولي إلى جوبا للاجتماع بالرئيس وكبار المسؤولين الحكوميين. كما سافرت إلى جميع الولايات العشر للاستماع مباشرة إلى أهالي جنوب السودان. وما انبثق عن تلك المشاركات هو أن السلطات المحلية تريد المساعدة في التصدي للنزاعات دون الوطنية والانتشار الواسع النطاق للأسلحة النارية. ويتطلب ذلك دعما وبنية تحتية. فالافتقار إلى البنية التحتية والفيضانات الشديدة يجعلان الوصول إلى أجزاء كثيرة من البلد أمرا صعبا. وقد أدت فترات الجفاف الطويلة في أجزاء أخرى من جنوب السودان إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة. وفي ذلك الصدد تلتزم البعثة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمعالجة الشواغل الأمنية المتصلة بالمناخ في جنوب السودان.

لقد أقر مجلس الأمن في الولاية الحالية بضرورة بناء السلام ووجه البعثة إلى المضي قدما برؤية استراتيجية مدتها ثلاث سنوات حول تلك الحتمية. وأود أن أشاطركم بعض الأفكار، في ذلك الصدد، بشأن خمسة مسارات رئيسية لتلك الرؤية.

أولا، من حسن طالع جنوب السودان أنه أبرم اتفاق سلام بين أصحاب المصلحة المتعددين لتوجيه مساره الانتقالي. ويتطلب إحراز تقدم لا رجعة فيه نحو السلام تحقيق مكاسب ملموسة في تنفيذ المعايير الانتقالية المتفق عليها. وتشمل تلك المعايير علامات هامة تتعلق بالتوافق الوطني والسلام الدائمين في شكل انتخابات ووضع دستور جديد وإنشاء مؤسسات ديمقراطية.

ثانيا، نلتزم بالاستخدام الأمثل لأحد أصولنا المميزة – أفرادنا النظاميين. فتعتزم البعثة، من خلال مساعدتهم، تعزيز الأمن العام والإسهام في تهيئة بيئة آمنة ومأمونة لتحقيق تقدم سياسي، ما يسمح كذلك بتقديم المساعدة الإنسانية على نحو عاجل وضروري، إلى جانب الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والنازحين وكسبهم سبل عيشهم.

ثالثا، إن المشاركة المدنية والسياسية على المستوى القاعدي ذات أهمية حاسمة لا تقل عن أهمية إسهام الأفراد النظاميين. فهي تمكن من تهيئة الظروف والترتيبات التي تسمح للقبائل المتجاورة بالعيش معا. وقد ازداد انخراطنا الواسع النطاق في جميع أنحاء البلد من حيث الحجم والأهمية في ذلك المجال.

كما إن ذلك يُبرز أهمية العنصر الرابع – مؤسسات سيادة القانون القائمة. إن وجود سلسلة عدالة قوية ومطورة جيدا جزء لا يتجزأ من كسر حلقة العنف ومحاسبة مفسدي السلام.

وأخيرا، تدرك البعثة تماما أن كل تلك المساعي لا يمكن أن تنجز بانفراد. ولذلك تعتزم البعثة تعزيز التعاون وتشجيع المزيد من الاتساق بين الشركاء الدوليين، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والترويكا والدول المجاورة والأوساط الدبلوماسية عموما.

كما أن تعزيز التعاون مع الحكومة الانتقالية سيكون أمرا أساسيا في المستقبل. وفي ذلك الصدد، فإن إنشاء منتدى تنسيق رفيع المستوى مع الحكومة مؤخرا لمعالجة القيود المفروضة على الحركة والتحديات التشغيلية خطوة هامة.

وفي الختام، أود أن أشاطركم أننا في وضع جيد لتنفيذ ولايتنا على نحو أكثر فعالية. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود موظفينا النظاميين والمدنيين. وكما هو الحال بالنسبة لجميع بعثات حفظ السلام، فإن العمل في خضم جائحة مرض فيروس كورونا كان تحديا خطيرا. إنني فخور بموظفينا الذين ارتقوا إلى مستوى التحدي ويواصلون العمل بعيدا عن أسرهم وفي كثير من الأحيان في ظروف من التقشف وعدم اليقين.

وأشكر أعضاء المجلس في ذلك الصدد على الدعم الذي تلقيناه والذي سنستمر في تلقيه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هيسوم على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد مهندس.

السيد مهندس (*تكلم بالإنكليزية*): لي عظيم الشرف أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عشية الذكرى العاشرة لاستقلال بلدي، جمهورية جنوب السودان. وأقدم إحاطة لمجلس الأمن بمزيد من التواضع بالنيابة عن زملائي في المجتمع المدني والملايين من مواطني جنوب السودان.

تستعرض هذه الإحاطة الجهود التي حققت نجاحا مرموقا، ولماذا لم تنجح بعض الجهود، ودلالات ذلك؛ والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ وما قد نتوقعه للمضي قدما، وأخيرا السبيل إلى المضي قدما.

لقد كان إعلان استقلال جنوب السودان لحظة تاريخية عظيمة أعطت الأمل لسكان جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وجلب شعورا بالارتياح، وآذن بتحقيق حلم لمدى الحياة ضحى من أجله الملايين من شعبنا عبر الأجيال بأرواحهم.

وعاد إلى البلد مواطنو جنوب السودان الذين نزحوا داخليا ولجأوا إلى البلدان المجاورة، فاستقروا وشرعوا في إعادة بناء حياتهم. وقام العديد منهم ببناء المنازل وإنتاج غذاءهم وانخرطوا في الأعمال التجارية. وتحرك دولاب عمل الحكومات المحلية في جميع أنحاء البلد. وكانت حركة الأشخاص والسلع والخدمات في معظم أنحاء البلد آمنة ليلا ونهارا. وكانت للبلد موارده والنوايا الحسنة الدولية لدعم التنمية في جميع القطاعات.

وكانت لدى البلد الأطر القانونية اللازمة لحكم نفسه. وتمت، بواسطة القوانين، محاولة معالجة المظالم والاختلالات الجنسانية التاريخية بتخصيص نسبة ٢٥ في المائة في شكل تمييز إيجابي لصالح المرأة عند الاستقلال، وهي نسبة رُفعت الآن إلى ٣٥ في المائة.

وباختصار، كان جنوب السودان عند الاستقلال يملك موارد ومؤسسات ومهنيين وأطرا قانونية لحكم نفسه وتقديم الخدمات الأساسية ووضع البلد على طريق التنمية. وللأسف، سرعان ما أهدرت كل تلك الإمكانات، مما أدى إلى زيادة هشاشة الدولة وفشلها.

وسأذكر وأشرح سببين رئيسيين فقط أعتقد أنهما أعاقا التقدم في جنوب السودان. الأول هو القيادة السياسية غير الفعالة والثاني هو إهمال المبادئ التي وجهت النضال من أجل نيلنا حريتنا واستقلالنا. فقد أدى هذان السببان من أسباب المأزق الذي نحن فيه كبلد إلى انهيار في جميع القطاعات، بما في ذلك الممارسة السياسية والحكم والأمن والاقتصاد.

إن القيادة هي تقريبا كل ما يحتاج إليه البلد من أجل إحراز التقدم. فهي تحدد رؤية وطنية موحدة لشق طريق البلد وتوفر الوسائل وتهيئ البيئة اللازمة لتحقيق الرؤية. وقد كان ذلك مفقودا بشكل كبير في جنوب السودان منذ استقلال البلد وليس هناك، كما هو الحال الآن، أي وضوح بشأن الاتجاه الذي يسير فيه البلد.

إن جنوب السودان نتاج لعقود من النضال من أجل التحرير استنادا إلى أهداف ومبادئ محددة بوضوح. ويشير نص إعلان استقلالنا إلى أن شعبنا قاد "كفاحا طويلا وبطوليا من أجل العدالة والحرية والمساواة والكرامة الإنسانية والتحرر السياسي والاقتصادي". كما ينص الإعلان على أننا، شعب جنوب السودان، "عقدنا العزم على إنشاء نظام حكم يدعم سيادة القانون والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام التنوع". بيد أن بلدنا، وبعد مرور ٣٠ شهرا على استقلالنا، انحدر إلى حروب أهلية متعددة صعبت تحقيق هذه المبادئ.

إن الآثار الصافية لفشل القيادة وإهمال المبادئ التي وجهت كفاحنا من أجل التحرر والاستقلال آثار خطيرة. والأثر الرئيسي هو فشل الدولة. فدولة جنوب السودان غير قادرة على أداء مهامها الأساسية في الحكم، مثل الحفاظ على الأمن لنفسها ولجميع المواطنين، وإنفاذ القانون والنظام، وتقديم الخدمات للسكان، وحل النزاعات المتعددة في البلد بشكل هادف.

ومن منظورنا كمجتمع مدني، يوفر الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان إطارا معقولا للسلام في بلدنا. فالتنفيذ المتسق والكامل للاتفاق سيمكن أبناء جنوب السودان من استعادة السلام والأمن والاستقرار، ومعالجة الأزمة الإنسانية، وإصلاح وتعزيز

فعالية المؤسسات العامة، وتحقيق العدالة الانتقالية، وكتابة دستور دائم وإجراء انتخابات ذات مصداقية ضمن جدول التنفيذ المتفق عليه.

بيد أن ٣٣ شهرا من الـ ٤٤ شهرا من الجدول الزمني الأصلي لتنفيذ السلام قد انقضت دون تحقيق معالم رئيسية لاتفاق السلام. فالترتيبات الأمنية الانتقالية، التي كان من المفترض أن تنجز في الأشهر الثمانية الأولى من اتفاق السلام، تنهار. ولم يتخرج أي جندي من قوام القوات الموحدة اللازمة المتفق عليه في البداية، وهو ٠٠٠ ٨٣ جندي. وبسبب النقص الحاد في الأغذية والأدوية، ظلت القوات تهاجر ثكناتها ومراكز تدريبها. وقد أشار تقرير آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، الذي عرض في الجلسة العامة السابعة عشرة للجنة المشتركة للرصد والتقييم التي أعيد تشكيلها، المعقودة في جوبا في ٢٠ أيار/مايو، إلى أنه لم يبق سوى حوالي ٧٥ جنديا في ثكنة من الثكنات التي كانت تضم نحو ٥٠٠ ١ جندي. وغني عن القول إن أداء جميع الآليات الأمنية التي أنشأها اتفاق السلام يعاني من إعاقة شديدة بسبب نقص الأموال.

وبينما يتسبب تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية في التأخير والتعثر، لا يزال المدنيون يدفعون ثمن انعدام الأمن في البلد. وتجدر الإشارة إلى أن النساء من بين الضحايا الرئيسيين لهذه الحالة. وفي مشاورة عامة أجريت على الصعيد الوطني مع النساء في جميع ولايات البلد العشر في آذار/مارس من هذا العام، أعربن بقوة عن قلقهن إزاء بطء تنفيذ اتفاق السلام وسوء تقديم الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمياه. ورأين أن تنفيذ حصة الإجراء الإيجابي المنصوص عليها في تفاق السلام البالغة ٣٥ في المائة سيساعد على زيادة أصوات النساء في صنع القرار العام الموجه نحو حل الأزمة في البلد. غير أن معظم الأطراف في اتفاق السلام لم تلب حصتها من التمثيل في مؤسسات حكومة الوحدة الوطنية المحددة في ٣٥ في المائة.

والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية هي الوسيط والضامن الرئيسي لاتفاق السلام. وفيما يتعلق باتفاق السلام، يبدو أن فعالية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية آخذة في التناقص. أولا، كانت جميع الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تقريبا أكثر انخراطا في مسائلها الداخلية بدلا من الجهود الإقليمية على مدى الأشهر الإثني عشر الماضية. ثانيا، أصبحت الأطراف في اتفاق السلام من جنوب السودان محصنة إلى حد ما من ضغوط الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. فعلى سبيل المثال، دعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى حل البرلمان في غضون أسبوعين، ولكن ذلك استغرق أكثر من ١٠ أشهر.

إن الحالة الراهنة المتمثلة في عدم فعالية القيادة والإهمال المتعمد لهدف استقلالنا أبقت بلدنا في أزمة على مدى السنوات العشر الماضية. وبدون تغيير في هذا الوضع، لا يمكن أن نتوقع سوى أن يظل المستقبل على حاله إن لم يزدد سوءا. ومن المرجح أن تستمر الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية المتقلبة في تفاقم بعضها بعضا. وهذا سيزيد من تعقيد الحالة بالنسبة للمدنيين في البلد وسيقوض الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة واستعادة السلام والأمن والاستقرار.

ومن المرجح جدا أيضا أن يزداد الإحباط لدى السكان المدنيين وموظفي الخدمة المدنية والجماعات السياسية. وهذه الإحباطات العامة قد تتسبب في عدم الاستقرار من خلال المطالبة بتحسين الأوضاع، ولا سيما في المجالات الأمنية والاقتصادية والإنسانية في البلد.

ومن المرجح أن تظل الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مشغولة بمسائلها الوطنية الداخلية. وهذا لن يؤدي سوى إلى ترك الأطراف في حالة عزلة، بدون رقابة ودعم إقليميين قويين.

وفيما يتعلق بسبيل المضي قدما والتعلم من السنوات العشر الماضية، يحتاج جنوب السودان إلى رسم مسار جديد وواضح للسنوات العشر المقبلة.

أولا، يجب أن يكون السودانيون الجنوبيون الذين يمثلون حقا الجماهير المعذبة في صميم الحلول للمضي قدما وليس فقط أولئك الذين يمارسون السلطة عبر فوهات البنادق. وفي هذا الصدد، يجب

على جميع فئات المجتمع المدني – منظمات المجتمع المدني والقادة الدينيين والنساء والشباب والجماعات المهنية ومجتمع الأعمال – أن يطالبوا قادة حكومة الوحدة بأن يضطلعوا بولاياتهم بفعالية، على النحو المنصوص عليه في الدستور واتفاق السلام، أو أن يقبلوا إعادة تشكيل النظام السياسي ليصبح نظاما قادرا على حل المشاكل في البلد بصورة مجدية.

ثانيا، ينبغي لجنوب السودان في تنوعه أن يطالب ويضمن أن يُحكم جنوب السودان على أساس المبادئ التي ألهمت الكفاح من أجل تحرير بلدنا واستقلاله.

وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم جهود مواطني جنوب السودان من الفئات التي بُينت سابقا في أي مبادرة لمعالجة الأزمة في البلد. وقد يتخذ دعم الأمم المتحدة أشكالا عديدة. ويجوز لمجلس الأمن أن يعمل بالاشتراك مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي ليزيد زيادة كبيرة تكلفة التخريب المتعمد لتنفيذ السلام، بما في ذلك إدامة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتقييدات الحيز المدني والسياسي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مهندس على إحاطته.

وأود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص هيسوم على إحاطته اليوم وأهنئه على توليه منصبه الجديد. ونشيد به وبالأفراد النظاميين والمدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على عملهم لحماية المدنيين وردع العنف ودعم أنشطة بناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان، على نحو خاص، كما أشار، في بيئة اليوم المتسمة بتزايد الصعوبات.

ونقدر تقديرا كبيرا الإحاطة التي قدمها السيد مهندس من منظور المجتمع المدني في جنوب السودان. ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن الاستماع إلى آراء مثل آرائه ونحن ننظر في الخطوات المقبلة بشأن هذه المسألة الهامة. ونرحب أيضا بمشاركة ممثل جنوب السودان في إحاطة اليوم.

وكما أشار السيد مهندس، سيحيي جنوب السودان في غضون أسابيع قليلة الذكرى السنوية العاشرة لاستقلاله. إننا ننوه بتعهد قادة جنوب السودان باستعادة السلام والاستقرار في البلد من خلال تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٨، ولكننا نشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة التقدم. ونشجع بقوة قادة جنوب السودان على التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام.

وفي الشهر الماضي، أعلنت الرئاسة عن تعيينات المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، ولكن الأعضاء لم يؤدوا اليمين بعد. ونحث على الانتهاء من تشكيل الجمعية التشريعية فورا وتعيين أعضاء مجلس الولايات وأداء اليمين الدستورية حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم كمشرعين.

ونلاحظ التزام الأطراف وأصحاب المصلحة في جنوب السودان خلال حلقة العمل الدستورية التي عقدت الشهر الماضي بعملية تشمل إجراءات تشاور عامة فعالة لوضع دستور يعبر عن إرادة الشعب. والآن ينبغي للحكومة الانتقالية أن تفي بهذا الالتزام على وجه السرعة.

وترى الولايات المتحدة أن إجراء انتخابات حرة نزيهة سلمية وفي الوقت المناسب في جنوب السودان أمر ضروري للحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. وندعو الحكومة الانتقالية إلى وضع الإطار المؤسسي والقانوني اللازم لضمان سلمية الانتخابات وتعبيرها عن إرادة الشعب. ويشمل ذلك ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة فعالة وعلى قدم المساواة في الانتخابات.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى نتائج تقييم الاحتياجات الذي تضطلع به الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية الجارية حاليا. ولا يزال

التأخير في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية الواردة في اتفاق السلام يشكل عائقا كبيرا أمام إحراز تقدم. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تفي بالتزامها بالتعجيل بتخريج القوات الموحدة اللازمة وتشكيل القيادة المشتركة. وليست ادعاءات بعض المسؤولين في جنوب السودان بأن حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة يمنع تخريج القوات الموحدة اللازمة سوى أنها ادعاءات مضللة. ويشمل حظر الأسلحة، الذي جدده المجلس مؤخرا، إجراءات إعفاء مباشرة إذا ما طلب جنوب السودان الأسلحة والعتاد اللازم لتنفيذ اتفاق السلام.

وندعو مسؤولي جنوب السودان إلى العمل مع مجلس الأمن على تنفيذ المعايير المحددة في القرار ٢٥٧٧ (٢٠٢١) حتى نتمكن من النظر في إدخال تعديلات مناسبة على نظام الجزاءات.

ويساور الولايات المتحدة القلق أيضا من تصاعد العنف على الصعيد المحلي في جنوب السودان، الذي غالبا ما تتورط فيه جماعات مسلحة كبيرة ومجهزة تجهيزا جيدا، وأحيانا بدعم من جهات سياسية فاعلة وأفراد في الأجهزة الأمنية. ونشجب العنف ضد المدنيين الذي وثقته البعثة، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القانون والعنف الجنسي والعنف الجنساني.

لقد شهد هذا العام أيضا زيادة كبيرة في الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وقتلهم. وندعو قادة جنوب السودان إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والنازحين ومحاسبة المسؤولين عن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني.

وما تزال السلطات في جنوب السودان تواصل عرقلة أنشطة مراقبي وقف إطلاق النار وحفظة السلام. وهذا أمر غير مقبول. وتشكل القيود المستمرة على دوريات البعثة وتنقّلها، وفقا لتقارير البعثة، انتهاكا للالتزامات بموجب اتفاق مركز القوات. وتعرّض هذه القيود المدنيين وموظفي البعثة للخطر. وندعو قادة جنوب السودان إلى الامتناع عن عرقلة أنشطة البعثة والتعاون معها بصفتها شريكا كاملا في العملية الانتقالية.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب جنوب السودان والعمل مع الحكومة الانتقالية والمجلس بما يمكن من تحقيق السلام والازدهار في البلد والمنطقة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدايةً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هيسوم على إحاطته بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والتطورات الأخيرة في جنوب السودان. كما أشكر السيد رجب المهندس، المدير التنفيذي والمؤسس المشارك لمنظمة الحوكمة المستجيبة على أفكاره الثاقبة. وأشاطر الآخرين الترحيب بممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

لقد كانت التطورات الأخيرة في جنوب السودان مشجعة. ففي شباط/فبراير مر عام على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة. إن التعايش السلمي بين مختلف الأحزاب السياسية على الرغم من اختلاف وجهات نظرها يبعث الأمل في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. ويعتبر الشروع في عملية وضع الدستور مؤخرا تطورا إيجابيا آخر. بيد أن أمام الحكومة الانتقالية المنشطة مهمة كبيرة وكذلك الأطراف في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويتعين على الأطراف الإسراع في التوصل إلى اتفاق استنادا إلى توافق الآراء بشأن مدة الانتقال والإطار الزمني لإجراء الانتخابات.

ومن بين التطورات الجديرة بالترحيب إعادة تشكيل برلمان مؤلف من ٥٥٠ عضوا وتشكيل فرقة عمل للإشراف على تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق المنشط. ونأمل في اتخاذ خطوات في الأشهر المقبلة لتشكيل المحكمة المختلطة وتشغيلها. وتدل محادثات السلام التي توسطت فيها جماعة سانت إيجيديو بين تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان والحكومة الانتقالية وتوقيع إعلان المبادئ بين الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال على التزام قيادة جنوب السودان بالسلام.

وعلى الصعيد الأمني، استمر وقف إطلاق النار على الرغم من تزايد العنف المحلي. ويقتضي ذلك التشكيل المبكر للقيادة الموحدة للجيش وتخريج القوات الموحدة اللازمة بوصفهما جانبا حاسم من

جوانب الاتفاق. ونقدّر التعاون المستمر بين الحكومة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتوفير الحماية للنازحين في المخيمات التي يقيمون فيها والتي تخضع الآن لسيطرة الحكومة. ونحث البعثة على مواصلة المضي قدما في عملية نقل موقع ملكال لحماية المدنيين عندما تسمح الظروف بذلك وبما يتسق مع ولايتها. ونظرا لزيادة الاحتياجات الإنسانية للسكان يتعين على المجتمع الدولي أن يتدخل لسد الفجوة التمويلية الهائلة التي تبلغ نحو بليون دولار.

ويساورنا القلق من انتهاكات اتفاق مركز القوات. وينبغي أن تعالج الحكومة الانتقالية هذه المسألة في أقرب وقت ممكن على نحو استباقي عن طريق العمل مع البعثة.

وما برحت الهند أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل ١٠ سنوات. وأسهم حفظة السلام الهنود إسهاما كبيرا في تحقيق السلام في جنوب السودان وفي تنفيذ الجوانب الحاسمة من ولاية البعثة، بما في ذلك إشراك المجتمعات المحلية ومساعدتها على التصدي بنجاح للتحديات المتعلقة باحتياجاتها اليومية مثل الرعاية الصحية ومياه الشرب والتعليم. وتبرعت الهند بأكثر من مليوني دولار للبعثة خلال العام الماضي.

وإن من دواعي الفخر الكبير أن ١٣٥ من أبناء بلدي الذين يعملون في بعثة الأمم المتحدة في السودان قد منحوا مؤخرا ميدالية السلام الصادرة عن الأمم المتحدة لأدائهم المتميز في ولاية جونقلي ومنطقة البيبور الإدارية الكبرى. وأحيي بصفة خاصة شجاعة حفظة السلام الهنود الثلاثة الذين منحوا بعد وفاتهم ميدالية داغ همرشولد المرموقة هذا العام لشجاعتهم وتضحيتهم أثناء أداء واجبهم. لقد العريف يوفراج سينغ وإيفان مايكل بيكاردو في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بينما عمل مولشاند ياداف مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وضحى ثلاثتهم بحياتهم أثناء خدمتهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العام الماضي.

لقد أصبح جنوب السودان على أعتاب لحظة تاريخية حيث ستكمل هذه الدولة الفتية على نطاق العالم عقدا من نشأتها بوصفها بلدا مستقلا ذا سيادة في الأسابيع القليلة القادمة. وقد انضمت الهند إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بجنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ قبل عشر سنوات. وتدرك الهند التحديات الهائلة التي يواجهها جنوب السودان في طريقه نحو السلام والاستقرار. ونشيد أيضا بالتقدم الذي أحرزه جنوب السودان وشعبه، لا سيما في السنوات الثلاث الماضية. ومن الضروري الآن الحفاظ على ذلك الزخم. ونعتقد أن جنوب السودان في هذه المرحلة التحولية بحاجة إلى الدعم المخلص من قبل المجتمع الدولي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وتعتقد الهند اعتقادا راسخا أنه يجب أن تمكّن الإجراءات التي نتخذها في المجلس من بروز جنوب السودان بوصفه دولة قادرة على تحقيق حلم قادتها. وكما كافحت الهند وأفريقيا ضد الاستعمار معا، ستواصل الهند دعم جنوب السودان وشعبه في مسارهما نحو تحقيق السلام المستدام وبناء مستقبل مزدهر.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدايةً أن أشكر الممثل الخاص نيكولاس هيسوم والسيد رجب المهندس على إحاطتيهما الشاملتين. وأرحب بالسيد هيسوم في أول جلسة له في مجلس الأمن بصفته الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان. ونتطلع إلى العمل الوثيق معه. وأرحب بالسفير أكوي بونا مالوال، الممثل الدائم لجنوب السودان، في جلستنا اليوم.

يصادف شهر تموز/يوليه ٢٠٢١ الذكرى العاشرة لاستقلال جنوب السودان. وقد أحرز المزيد من التقدم في جنوب السودان منذ بداية عام ٢٠٢١. وتواصل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة العمل على الصعيدين المركزي والمحلي.

الحفاظ على وقف إطلاق النار مستمر إلى حد كبير. ونشيد إشادة كبيرة بإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي لجنوب السودان مؤخرا. وفي حين أن تنفيذ اتفاق السلام لا يزال محدودا بوجه عام، ينبغي تقدير التقدم المحرز حتى الآن تقديرا كاملا، وخاصة عندما يواصل البلد مواجهة تحديات جائحة مرض فيروس كورونا

والكوارث الطبيعية والعنف القبلي وانعدام الأمن الغذائي. فينبغي زيادة تشجيع الأطراف السودانية.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، أود أن أدلي بالملاحظات التالية. أولا، ندعو حكومة جنوب السودان والأطراف المعنية إلى التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل القوات الموحدة اللازمة، والإسراع في تشغيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. ونلاحظ بارتياح أن ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في بعض الوكالات الاتحادية والمحلية قد حقق الهدف المتمثل في الوصول إلى ٣٥ في المائة، وندعو الحكومة إلى زيادة تيسير مشاركة المرأة وقيادتها في العملية الانتقالية، تمشيا مع اتفاق السلام. ونشيد بالجهود المتواصلة لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الدوليين الآخرين في تعزيز السلام والتنمية في البلد وندعو إلى استمرارها.

ثانيا، من الأهمية بمكان مواصلة التمسك بوقف إطلاق النار الدائم. بالإضافة إلى ذلك، ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود للتصدي للعنف القبلي في البلد من أجل تفادي الآثار السلبية المحتملة على الفترة الانتقالية الحالية. فمن المهم معالجة الأسباب الجذرية لهذه المسألة. ينبغي في هذا الصدد إجراء المزيد من الحوار واتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة لتعزيز الثقة والمصالحة.

نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة ونكرر تأكيد دعمنا له، وخاصة في حماية المدنيين. وستواصل فييت نام المساهمة بنشاط في عمل البعثة وتعزيز مشاركة حفظة السلام الإناث التابعات لنا في البعثة. ونشيد أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أنشطة إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها في البلد.

ثالثا، من المهم بنفس القدر التصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية المتزايدة في البلد. من دواعي القلق أن مستوى انعدام الأمن الغذائي المرتفع لا يزال يؤثر على أكثر من نصف سكان جنوب السودان، بمن فيهم أكثر من ١٠٨ آلاف شخص عند مستوى كارثي. ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز مساعداته الإنسانية ودعمه المالي لجنوب السودان، فضلا عن تقديم المزيد من المساعدة إلى البلد في مكافحة كوفيد-١٩ وتسريع عملية التطعيم ضد هذا المرض.

رابعا، تكرر فييت نام تأكيد موقفها بأن جزاءات مجلس الأمن ينبغي ألا تكون سوى أداة مؤقتة لتعزيز الظروف المواتية لصون السلم والأمن الدوليين في حالات خاصة. فينبغي رفع الجزاءات بمجرد استيفاء الشروط.

وندعو حكومة جنوب السودان والأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٥٧٧ (٢٠٢١)، بغية التحرك نحو رفع التدابير الجزائية. إن فييت نام، بوصفها تتولى رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) المتعلق بجنوب السودان، ستواصل تعزيز التعاون والحوار بين جنوب السودان ودول المنطقة في هذا الصدد، مما يسهم في تحقيق السلم والاستقرار والتنمية في البلد على المدى الطويل.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١). نحيط علما بالتقرير الشامل للأمين العام (S/2021/566) ونشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هيسوم والسيد رجب مهندس على إحاطتيهما. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان، زميلنا السفير أكوي بونا مالوال.

إن مجموعة الثلاثة زائد واحد تدرك تماما ما مر به جنوب السودان على مدى سنوات، وهي تقدر شعب هذا البلد وتثني عليه للتقدم التدريجي والتراكمي الذي أحرزه في تنفيذ اتفاق السلام المنشط. وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وتشكيل الدولة والمستويات الأدنى من مناصب الحكومة يمهدان الطريق لاعتماد قوانين وسياسات تزيد من تسريع عملية السلام. وستكون الهياكل الإدارية الجديدة أيضا حاسمة بالنسبة للجهود الرامية إلى تحسين الإدارة، وتوفير الخدمات العامة التي تمس الحاجة إليها، ومعالجة انعدام الأمن، بما في ذلك عن طريق حل النزاعات المحلية بين القبائل.

ونحيي جميع الأطراف على التزامها المستمر بوقف إطلاق النار الدائم، والذي استمر حتى الآن على مدى السنوات الثلاث الماضية. ونرحب بانتقال موقع الأمم المتحدة لحماية المدنيين في بنتيو، بولاية الوحدة، إلى مخيمات للمشردين داخليا تحت مسؤولية حكومة جنوب السودان، فضلا عن عودة اللاجئين. إن هذه التطورات الإيجابية تدل على زيادة ثقة الجمهور في عملية السلام والمؤسسات الوليدة في البلد.

ومما يشجع مجموعة الثلاثة زائد واحد التقدم المحرز في إطار مبادرة روما لعملية السلام في جنوب السودان، بما في ذلك توقيع حكومة جنوب السودان وتحالف حركة المعارضة في جنوب السودان على إعلان المبادئ في نيفاشا، كينيا. ونشيد بجماعة سانت إيجيديو وكينيا لدورهما ونحث الطرفين على البقاء ملتزمين بالعملية.

ومن أجل التعجيل بعملية السلام والحفاظ عليها من الضروري الاهتمام بعدد من الشواغل. فلا تزال مجموعة الثلاثة زائد واحد تشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء في الترتيبات الأمنية الانتقالية. إننا ندرك القيود والتحديات التي تواجه القدرات والموارد التقنية. بيد أنه يمكن للأطراف، بل وينبغي لها، أن تفعل المزيد من أجل النهوض بتدريب القوات الموحدة اللازمة وتخريجها وإعادة نشرها. ومن الأمور الحاسمة بنفس القدر تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتهاء من تشكيل مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين، وإنشاء نظم إدارة سليمة لمخزونات الأسلحة والذخائر.

ولا تزال مجموعة الثلاثة زائد واحد تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الراهنة. فلا يزال انعدام الأمن الغذائي يثير القلق، إذ أنه تفاقم بسبب التحديات الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك الجفاف والعنف القبلي ذو الصلة بالموارد. وكان لجائحة مرض فيروس كورونا أيضا أكبر الأثر على الفئات الأكثر ضعفا.

إننا نعرب عن تقديرنا لجميع الوكالات الإنسانية العاملة في جنوب السودان على مساعدتها ونحث الشركاء الدوليين على مواصلة تقديم الدعم الإنساني الذي تمس الحاجة إليه لمعالجة أوجه النقص القائمة. ونحث الحكومة كذلك على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان سلامة وحماية وأمن جميع وكالات المعونة الإنسانية وتيسير إيصال المساعدة.

بالإضافة إلى ما سبق، تود مجموعة الثلاثة زائد واحد أن تؤكد ثلاث نقاط. أولا، في الوقت الذي يحتفل فيه جنوب السودان بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه، يجب أن يظل توطيد السلام من خلال بناء الدولة وبناء المؤسسات أولوية قصوى. فمع تعزيز القدرات المؤسسية على مستوى الدولة سيكون جنوب السودان في وضع أفضل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وفي هذا الصدد، فإن إطلاق عملية وضع الدستور الدائم المتوخى في إطار الفصل السادس من اتفاق السلام المنشط هو خطوة مشجعة.

ونشيد بمبادرة الأمم المتحدة بالشراكة مع حكومات السويد وأيرلندا وكينيا لتيسير إجراء تعداد السكان والمساكن في عام ٢٠٢٢. فهذا ليس شرطا أساسيا للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل هو أيضا ضرورة حتمية للعملية السياسية نحو إجراء الانتخابات العامة المقبلة.

وترى مجموعة الثلاثة زائد واحد أن انخراط جنوب السودان مع لجنة بناء السلام سيكون مكملا لجهود المجلس. ولذلك نشجع جنوب السودان على النظر في إشراك هذه اللجنة في دعم برامجها، بما في ذلك خطة التنمية وخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن.

ثانيا، تكرر مجموعة الثلاثة زائد واحد دعوتها إلى زيادة الدعم الدولي لجنوب السودان.

إن عملية السلام والاتفاق المنشط ترتيب معقد ومكلف، ويتطلب التزاماً سياسياً قوياً، فضلاً عن قدر كبير من الوقت والموارد.

ونحن ممتنون لكل الدعم الدبلوماسي، فضلاً عن المساعدة التقنية والمالية واللوجستية التي قدمها الشركاء الإقليميون والدوليون. ونشجع الشركاء الدوليين على مواصلة توفير الموارد التي تمس الحاجة إليها لدعم جهود السلام وتحقيق الاستقرار.

ثالثاً، تشير مجموعة ٣+١ إلى أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قديمة قدم جنوب السودان، إذ أنشئت عشية استقلال البلد.

وبعثة الأمم المتحدة في السودان اليوم واحدة من أكبر عمليات الأمم المتحدة للسلام على الصعيد العالمي، بميزانية سنوية قدرها ١,١٧ بليون دولار. وفي الوقت الذي تحتفل فيه البعثة بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها، من المهم أن يفكر مجلس الأمن فيما إذا كانت في طريقها إلى إنجاز ولايتها.

ويجب أن يظل أهم دور للبعثة هو دعم شعب جنوب السودان في إرساء أساس راسخ لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ومن المهم أن تقوم البعثة بمعايرة أولوياتها للتركيز على تقديم دعم ملموس لعملية السلام، بما في ذلك الدعم الفني واللوجستي لتنفيذ الاتفاق المنشط.

وفي الختام، تود مجموعة ٣+١ أن تكرر الإعراب عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع الشركاء الدوليين في دعم شعب جنوب السودان في رحلته نحو تحقيق السلام المستدام والاستقرار والازدهار.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أهنئ السيد هيسوم على تعيينه ممثلاً خاصاً للأمين العام لجنوب السودان، وأشكره على الإحاطة التي قدمها اليوم. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها السيد رجب المهندس. وأرحب بممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

سيحتفل جنوب السودان الشهر القادم بالذكرى العاشرة لاستقلاله. وينبغي أن نغتنم تلك الفرصة كنقطة انطلاق جديدة لمضاعفة جهودنا لتحقيق التنمية السلمية في جنوب السودان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم البناء. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2021/566)، أود أن أدلي بالتعليقات التالية:

في الآونة الأخيرة، تغلبت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في جنوب السودان على العديد من الصعوبات. وقد أكملت إعادة هيكلة المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، وحسّنت هيكل الحكم المحلي، وبدأت عملية وضع الدستور، فضلاً عن تحقيق تقدم مهم في مجالات أخرى. وينبغي لجميع الأطراف في جنوب السودان أن تواصل النهوض بالتحضيرات للانتخابات العامة وبناء القوات الموحدة وتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان من أجل إرساء الأساس لسلام دائم.

وتدعو الصين ائتلاف المعارضة إلى التوصل إلى اتفاق سلام مع حكومة جنوب السودان في أقرب وقت ممكن. إن مسألة جنوب السودان معقدة ولا يمكن تحقيق تنفيذ الاتفاق المنشط بين عشية وضحاها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ الظروف الوطنية لجنوب السودان في الاعتبار الكامل، وأن يحترم قيادته تمام الاحترام في إدارة شؤونه، وأن يدعم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية والمنظمات الإقليمية الأخرى في الاضطلاع بدور نشط، وأن يقدم المساعدة الموجهة بدلاً من مجرد ممارسة الضغط. وينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب لنداء الاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن برفع الجزاءات المفروضة على جنوب السودان وإرسال رسالة إيجابية.

ويحظى وقف إطلاق النار في جنوب السودان بالاحترام بوجه عام، في حين لا تزال الحالة الأمنية هشة. ولا تزال النزاعات القبلية والعنف المسلح والتنافس على موارد الأراضي وغيرها من المسائل قائمة. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى احترام التزاماتها بوقف إطلاق النار والتقيد الفعلي بعملية السلام. إن النزاع القبلي مسألة طال أمدها. وينبغي بذل الجهود لتعزيز الإنذار المبكر، واعتماد إجراءات وقائية، وتعزيز المصالحة بين القبائل من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز بناء قدرات حكومة جنوب السودان وأن يحسن قدرتها على حماية المدنيين. يواجه جنوب السودان حالياً صعوبات اقتصادية كبيرة، وانعداماً كبيراً للأمن الغذائي، ونقصاً في القدرة على الرعاية الصحية، ونقصاً هائلاً في المساعدة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى جنوب السودان لمكافحة الجائحة وتوفير لقاحات ضد مرض فيروس كورونا للمساعدة في التغلب على الصعوبات الراهنة.

تتعاطف الصين مع جنوب السودان. وقد أرسلنا إلى حكومتها أكثر من ٣ ٠٠٠ طن من الأغذية وغيرها من المعونات الإنسانية، فضلاً عن أكثر من ١٠ دفعات من إمدادات مكافحة الجائحة، وأوفدنا أفرقة خبراء طبيين. وفي الوقت نفسه، حافظنا على دعمنا لجنوب السودان في إقامة البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من المجالات.

إن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد أدّت دوراً مهماً في حماية المدنيين والنهوض بالمصالحة بين القبائل، وتعزيز تنفيذ اتفاق السلام، وهو ما تشيد به الصين. ونأمل في أن تعزز البعثة اتصالاتها مع حكومة جنوب السودان، وأن توطد الثقة المتبادلة، وأن تحل المشاكل على النحو المناسب، مثل القيود المفروضة على التنقل.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام هيسوم على إحاطته وعلى تحليله وتأملاته الصادقة، وكذلك على وضع خطة عملية المنحى لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للمضي قدماً. ومن الواضح، بناء على ما قاله، أن هناك بعض العلامات المشجعة على المستوى السياسي الأعلى، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة جداً على مستويات الأمن والحوكمة والتنمية والشؤون الإنسانية. ونشكر أيضاً السيد رجب المهندس على إحاطته. فبينما كان يتكلم، بدا لي أن حل العديد من التحديات في جنوب السودان يكمن في اسم منظمته: منظمة الحوكمة المستجيبة. وأخيراً، يسرنا عظيم السرور أيضاً أن نرى السفير مالوال حاضراً هنا اليوم. وآمل أن يتمكن من نقل الرسائل التي يسمعها إلى جوبا.

وكما أشار عد كبير من المتكلمين، مر ما يقرب من ١٠ سنوات منذ أن ولدت أحدث دولة في العالم، ويطيب لنا، بوصفنا مجلس الأمن، أن نشارك في الاحتفال بهذا الإنجاز المهم. إن اتفاق السلام الذي ناقشناه اليوم مرة أخرى أنهى خمس سنوات من الحرب اللاحقة، ونشيد بالحلول التوفيقية التي ظهرت من خلال تقبل الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. فهو اتفاق سلام مهم، ويطيب لنا أن نسمع عن بعض الخطوات التي يجري اتخاذها نحو تنفيذه. ومع ذلك، فمن قراءة تقرير الأمين العام (S/2021/566) والاستماع إليه اليوم يتضح لنا جميعاً أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لأن الحقيقة الصارخة هي أن جنوب السودان لا يزال واحداً من أقل بلدان العالم نمواً، حيث يسود تاريخه القصير العنف والفساد والمعاناة اللاحقة. وقد كان التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام بطيئاً جداً ومحدوداً للغاية. وهناك أسباب كثيرة لذلك ولكن من الواضح، كما استمعنا اليوم، أن أحد الأسباب هو غياب الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك. ونعلم أن هناك بلايين الدولارات من عائدات النفط، ولكن على الرغم من ذلك فقد انكمش الاقتصاد بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعلم أيضاً أنه يجري استغلال الموارد الطبيعية – تلك الدولارات النفطية ذاتها – وتحويل وجهة الأموال العامة، ما يكاد لا يترك أموالاً للاستثمار في الهياكل الأساسية أو الخدمات العامة، كما أوضح السيد المهندس بوضوح في إحاطته.

وينبغي أن نعترف أيضاً بوجود أزمة إنسانية كبيرة في جنوب السودان. ويحتاج عدد من الناس إلى المساعدة الإنسانية أكبر بكثير من أي وقت الأوقات منذ استقلال جنوب السودان. والمأساة الكبرى في ذلك هي بالطبع أن الحالة من صنع الإنسان إلى حد كبير ويمكن منعها. ولذلك ندعو حكومة جنوب السودان اليوم إلى تحمل المسؤولية والعمل في شراكة حقيقية مع مجتمع المانحين لمعالجة هذه الأزمة، لأن المساعدة الإنمائية ليست سوى جزء من الحل. ويجب على الحكومة نفسها أن تتصدى للفساد، وأن تدفع عجلة الإصلاح الاقتصادي، وأن تحترم اتفاق مركز القوات. وإذ يواجه ٦٠ في المائة من السكان انعدام الأمن الغذائي الحاد، فإن وضع العراقيل أمام العاملين في مجال المعونة غير مقبول، وكذلك قتل العاملين في المجال الإنساني. ونحث سلطات جنوب السودان على اتخاذ إجراءات لكفالة سلامة من يقدمون المساعدة المنقذة للحياة ومحاسبة الجناة. وإذا لم تفعل ذلك، فعلينا أن ننظر في إدراج الأسماء في قوائم جزاءات جديدة.

ونرحب بتجديد مجلس الأمن مؤخرا لحظر الأسلحة ونظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء. ونشجع الحكومة على المضي قدما في

المهام المتعلقة بالنقاط المرجعية لحظر توريد الأسلحة، بما في ذلك تشكيل القوات الموحدة الضرورية بقيادة موحدة حقا.

وفي الختام، أود أن أكرر دعوة قادة جنوب السودان للاستفادة من هذا المعلم – وهو ذكرى مرور عقد على إنشاء الدولة – للتفكير في المستقبل الذي يريدونه لبلدهم والاستفادة من التزامهم بالعمل معا لصالح الجميع، لصالح الشعب الذي يشغلون مناصبهم لخدمته. نحن نعرف ما ينبغي عمله، ولكن كل ذلك يتطلب أن تتولى حكومة جنوب السودان زمام الأمور. ولن أكرر قائمة الإجراءات، لأن زميلي الكيني، بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين، حددها بشكل أفضل بكثير مما يمكنني أن أحددها، الإجراءات التي نحتاج إلى رؤيتها. ولكنني سأقول إن ما نحتاج إليه هو جهد متجدد من حكومة جنوب السودان، بدعم من المجتمع الدولي، وأن هذا يمكن أن يغير مسار جنوب السودان. ويمكننا كفالة أن يحقق العقد القادم الاستقرار والأمة المزدهرة التي يستحقها شعبه، فلنغتنم إذن تلك الفرصة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أولا أن أهنئ الممثل الخاص للأمين العام هيسوم على دوره الجديد. وتتمنى النرويج له كل التوفيق في ذلك المسعى الهام. وأشكره والسيد مهندس على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم.

وكما ذكر آخرون، تعقد جلسة الإحاطة هذه عشية معلم هام لكل من جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان – وهو الذكرى السنوية العاشرة لإعلان الاستقلال في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. إن عقدا ليس فترة طويلة جدا، وبينما نفكر في الحاضر والطريق قدما، ينبغي أن نطبق منظورا طويل الأجل. لقد ولد جنوب السودان من رحم تاريخ طويل من النزاع والتشريد والحرب الأهلية. وقد أثر العنف على حياة أجيال. لم تكن هناك بنية تحتية أساسية وتعين إنشاء العديد من المؤسسات من نقطة الصفر. والواقع أن بناء دولة حديثة يستغرق وقتا وهو أمر صعب. ويتجلى تعقيد الحالة في العناصر الثلاثة التي تقع في صميم ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وهي: حفظ السلام وبناء السلام وبناء الدولة.

لقد ظل دعم النرويج لشعب جنوب السودان ثابتا على مدى السنوات الخمسين الماضية. نحن شريك بالأقوال والأفعال. إن جنوب السودان يحتل باستمرار مرتبة ضمن أكبر المستفيدين من المعونة التي نقدمها، لأننا نريد أن نرى بلدا يعيش في سلام مع نفسه ويتمتع فيه جميع الناس – ولا سيما الأكثر تهميشا – بحقوق الإنسان الأساسية ويستفيدون من ثمار التنمية.

هناك علامات هامة على إحراز التقدم. واتفاق وقف الأعمال العدائية صامد إلى حد كبير. ونقدر كل الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ونرحب بإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي.

وقد شارك جنوب السودان مشاركة بناءة في عمليات السلام في السودان، كما يشهد على ذلك اتفاق جوبا للسلام والمفاوضات الجارية بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. إننا معجبون بالأصوات الشجاعة للمجتمع المدني المحلي. ينبغي الاستماع إليهم، ولا سيما أصوات الشباب. فالاستقلال يعني الحرية والديمقراطية تعني احترام الآراء المختلفة.

غير أننا نشعر عموما بخيبة أمل إزاء الحالة الراهنة. فلا يزال الناس يعانون كثيرا من الديناميات السياسية الوطنية وعدم وجود فوائد للسلام، التي لا تزال تمثل أهم أسباب النزاع والتشرد في جنوب السودان. وتسفر النزاعات دون الوطنية بدورها عن انعدام الأمن الغذائي وتفضي إلى حلقة مفرغة تزداد سوءا عندما يمنع العاملون في المجال الإنساني من تقديم المساعدة المنقذة للحياة – أو الأسوأ من ذلك تعرضهم للهجمات. هذه الهجمات غير مقبولة.

كما يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم النزاع والتشرد في جنوب السودان، بما في ذلك من خلال الفيضانات غير الموسمية التي تزيد من حدة المنافسة على الموارد الشحيحة. ويسرنا أن نرى أن بعثة الأمم المتحدة في السودان مكلفة الآن بالتصدي لتغير المناخ.

هناك مسائل كثيرة تحتاج إلى اهتمام عاجل. ولذلك، من الضروري تحديد الأولويات. لقد قدم الحوار الوطني توصيات محددة في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن السلام الشامل أمر أساسي. وندعو جميع الأطراف إلى التفاوض بحسن نية والتوصل إلى اتفاقات شاملة للجميع. وتحتاج الجهات الفاعلة في المجال الإنساني للوصول إلى جميع مناطق البلد بشكل فوري وغير مقيد.

وينبغي لحكومة الوحدة الوطنية أن تسرع في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك الحكم المتعلق بتمثيل المرأة في المناصب الحكومية بنسبة ٣٥ في المائة. وينبغي بدء العمل على وضع الدستور الجديد والدائم لكفالة المشاركة الشاملة للجميع والمجدية للنساء والشباب.

إن القيادة السياسية حاسمة الأهمية لكفالة أن يكون العقد القادم أفضل من العقد الأول. ويجب على الزعيم الحالي أن يقيم بأمانة مجالات عدم إحراز التقدم وأن يتعلم من تلك التحديات. إن الدعم الذي تقدمه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجهات الفاعلة الإقليمية أساسي للتنفيذ الناجح لاتفاق السلام والانتقال الذي لا رجعة فيه إلى انتخابات حرة ونزيهة. وسنواصل دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجهات الفاعلة الإقليمية لتحقيق هذه الغايات.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن التزام النرويج تجاه شعب جنوب السودان لا يزال قويا كما كان دائما. ونتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه أخيرا الوفاء بوعد ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هيسوم على إحاطته بشأن التطورات في الحالة في جنوب السودان. ونرحب بالسيد هيسوم في إحاطته الأولى أمام المجلس. ونتمنى له بإخلاص كل النجاح على رأس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وسنواصل بالتأكيد دعم عمل ذوي الخوذ الزرق، الذين يمثلون جزءا هاما من جهود المجتمع الدولي لتحقيق استقرار الحالة في جنوب السودان. ونشكر أيضا البلدان التي تساهم بقوات وضباط شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونرحب بالممثل الدائم لجنوب السودان في إحاطة اليوم. واستمعنا أيضا باهتمام إلى السيد رجب مهندس.

ونعتقد أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في جنوب السودان وإكمال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية قد أوجدا الظروف اللازمة لكي يمضي البلد نحو الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة جنوب السودان بشأن المسائل الرئيسية لبناء السلام، بما في ذلك تشكيل حكومات الولايات وإقرار هيئات الحكم على مستوى المقاطعات. ونلاحظ أيضا القرارات الأخيرة التي اتخذها الرئيس سلفا كير ميارديت بإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات والشروع في العمل على صياغة دستور جديد. ونعتقد أن التنفيذ الكامل في الوقت المناسب للاتفاقات التي تم التوصل إليها هو وحده الذي سيمكن الطرفين من بناء الثقة المتبادلة وتجنب تكرار أخطاء الماضي.

ونتوقع أن يستمر العمل نحو تشكيل قوات مسلحة موحدة في جنوب السودان.

وهذا العمل معقد بسبب النقص الحاد في المواد الضرورية والمعدات التقنية والتمويل.

وندعو الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام المنَشَط إلى الانضمام إلى عملية بناء الدولة. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على مبادرة جماعة سانت إيجيديو بشأن إجراء مشاورات بين ممثلي الحكومة وغير الموقعين عليه. ونأمل أن تسفر تلك المفاوضات عن نتائج ملموسة.

كما نرحب بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الرامية إلى تقديم المساعدة في تنفيذ الأحكام المحددة في اتفاقات السلام. ومن الضروري الحفاظ على الوحدة في نهجها. وهذا يمّكنها من العمل بروح مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

ويجب أن نعرب عن قلقنا إزاء الاشتباكات المسلحة المتفرقة بين القبائل في عدد من مناطق البلد. وندين بشدة أي انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار وأي أعمال عنف ضد المدنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

ونحن مقتنعون بأننا سنحتاج، مع عودة الحالة إلى طبيعتها في جنوب السودان، إلى إجراء استعراض لنظام الجزاءات الحالي المعمول به ضد البلد. وبغية تخفيف الحظر المفروض على توريد الأسلحة، نتوقع أن تتمكن سلطات جنوب السودان من إحراز تقدم كبير في الوفاء بالمعايير المحددة بموجب القرار ٢٥٧٧ (٢٠٢١)، الذي اتخذ في ٢٨ أيار/مايو.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أننا سنحتفل في الشهر القادم بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان استقلال جنوب السودان. ويواجه البلد حاليا تحديات لم يسبق لها مثيل. ومع ذلك، فإننا نرى بوضوح تطلعات مواطني جنوب السودان نحو السلام والازدهار. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ونحن مقتنعون بأن مهمة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، هي تقديم الدعم اللازم إلى جوبا لوضعها على الطريق نحو توطيد أركان هذه الدولة الناشئة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك زملائي في الإعراب عن الترحيب الحار جدا بالسيد نيكولاس هيسوم، مع أطيب تمنياتنا الخالصة له في دوره الجديد – وهو دور صعب بلا شك، ولكننا على ثقة كبيرة بأنه سيتمكن من القيام به.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للملاحظات التي أدلى بها السيد رجب مهندس في وقت سابق. ويسعدني جدا أيضا أن أرى صديقي وزميلي السفير مالوال حاضرا معنا هذا الصباح.

وكما لاحظ الكثيرون من قبلي، ستحل، في غضون أسابيع قليلة، الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال جنوب السودان. ويبقى لزاما علينا جميعا أن نكفل تحقيق تطلعات الأشخاص الذين آمنوا كثيرا بإمكانات وقوة تلك اللحظة السعيدة. ويجب أن نعمل على تحقيق أكثر من وعد السلام، الذي ببساطة، لم يعد كافيا. وينبغي تحويل الوعود والإمكانات إلى أفعال وتغيير حقيقي بالنسبة لشعب جنوب السودان.

وكما لاحظ الأمين العام، شهدنا بعض التطورات الهامة في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، مثل إعادة تشكيل البرلمان مؤخرا. ونأمل أن نشهد توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة المختلطة التي طال انتظارها وتمس الحاجة إليها. ومع ذلك، يتعين علينا أيضا أن نعترف بأنه ينبغي تسريع وتيرة التقدم بشكل كبير، لا سيما وأن الطريق إلى الأمام محدد بوضوح. ويشمل ذلك المعايير المرجعية التي أدرجت في الشهر الماضي في نظام الجزاءات، والتي تحدد الخطوات اللازمة لرفع الحظر المفروض على الأسلحة في المستقبل.

ونسمع باستمرار أن وقف إطلاق النار صامد. ولا يمكن أن اعتبار ذلك أمرا مسلما به. ومع ذلك، فإن غياب النزاع القائم ليس كافيا، والعنف دون الوطني مستمر بلا هوادة. فذلك لا يكفي في حين يتضاعف عدد القتلى المدنيين عاما بعد عام، ولا يكفي عندما يتزايد الجوع، وبالتأكيد لا يكفي عندما تظل أشد الفئات ضعفا عرضة لأبشع معاملة، بما في ذلك من جانب من أوكلت إليهم حمايتها.

ومن المحزن أن نسمع عن مدى صعوبة الحالة الإنسانية، حيث يواجه جنوب السودان الآن أعلى مستوى من انعدام الأمن الغذائي منذ الاستقلال، ويفاقم ذلك النزاع والمناخ وجائحة مرض فيروس كورونا.

ويساور أيرلندا أيضا قلق عميق إزاء تزايد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ونناشد سلطات جنوب السودان أن تحسن حماية العاملين في المجال الإنساني وأن تكفل محاسبة المسؤولين عن عمليات القتل. إن تزايد انتهاكات اتفاق مركز القوات أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب أن يتوقف. ونرحب باجتماع ٣١ أيار/مايو، ولكننا بحاجة ماسة إلى أن نرى جهودا متواصلة تبذلها حكومة جنوب السودان لمنع وإزالة العوائق التي تعترض عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق بالغ إزاء البيئة المتردية لحقوق الإنسان والحماية، التي لا تزال تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. كما أن استمرار الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الأطفال المرتبط بالنزاع، لا يزال يبعث على القلق. وندعو حكومة جنوب السودان إلى محاسبة الجناة من أجل كسر حلقة العنف المتكررة، وتقديم الخدمات للناجين وكفالة العدالة والدعم لهم. وندعو مرة أخرى إلى الإسراع بإنشاء وتفعيل جميع مؤسسات العدالة الانتقالية التي ينص عليها اتفاق السلام. ويجب أيضا اتخاذ خطوات للتصدي للعنف المتزايد على الصعيد دون الوطني – وفيما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أشيد بجهود البعثة في مجال الوقاية والاحتواء.

ونتطلع، على غرار الآخرين، إلى إجراء انتخابات وفقا للاتفاق المُنشَّط. ومع ذلك، نحث بقوة على إدراج الضمانات الدستورية المناسبة على أساس توافقي قبل إجراء أي انتخابات. وترى أيرلندا أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية مقياس لكيفية تقدم عملية السلام. ونعلم من التجربة أن مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية للسلام. وتأسف أيرلندا أسفا عميقا لعدم تحقيق حصة المرأة البالغة ٣٥ في المائة وما يرتبط بها من فرصة لإشراكها في بناء السلام. ونتطلع إلى وضع خطة عمل وطنية جديدة بشأن المرأة والسلام والأمن لتمكين جنوب السودان من دفع عجلة التقدم في هذا المجال.

ونسلم بأن وجود مجتمع مدني نابض بالحياة ضروري أيضا للحفاظ على السلام، وندعو إلى توسيع حيز المجتمع المدني وأمنه حيثما أمكن لأفراده المتنوعين النجاح.

ولئن كنا ندرك هذه المشاكل التي يتصدى لها البلد، والجهد الواعي اللازم للتخفيف منها، أود أن أعلن هنا اليوم بعيدا عن أي أهداف أو أحكام أن أيرلندا تؤمن، كما آمنت في عام ٢٠١١ – بجنوب السودان، وتؤمن بإمكانات شعبه ونسائه وشبابه على وجه الخصوص، وكذلك بمسارات السلام التي تم تحديدها. وعلاوة على ذلك، تعتقد أيرلندا أنه يمكن بل يجب تحقيق المزيد من المكاسب. والآن أصبح الأمر متروكا لجنوب السودان لقيادة الطريق.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب ترحيبا حارا بالممثل الخاص هيسوم بمناسبة تقديم إحاطته الأولى أمام مجلس الأمن بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما نشكر السيد مهندس على الأفكار التي تكرم بتشاطرها معنا، ونرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان.

وإذ نلقي نظرة سريعة إلى الوراء على مدى العقد الماضي، وقبل شهر واحد فقط من حلول الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال جنوب السودان، تنوه المكسيك بالتزام الحكومة الانتقالية. ومع ذلك، نحث على التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي يشكل الأساس للتقدم والاستقرار والنمو في البلد. ومما لا شك فيه أن إعادة تشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية والجهود المبذولة لصياغة الدستور تمثل تقدما هاما.

ونلاحظ بقلق التطبيق الانتقائي للأحكام المتصلة بالأمن فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة واحترام حصص النساء. فهذه كلها ركائز سيُبنى عليها حكم البلد واستقراره. التعيينات في المجلس التشريعي لا تستوفي حصة النساء التي تبلغ ٣٥ في المائة. إننا نؤكد من جديد الضرورة المطلقة لأن تكون لدينا مشاركة كاملة للنساء والشباب في عملية السلام.

إن جنوب السودان يواجه أعلى مستويات لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية منذ استقلاله. ويوجد اليوم ٨,٣ مليون شخص في البلد بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونظرا لهذه الظروف، من المقلق أن نرى عودة العنف في أجزاء من ولاية وسط الاستوائية وأعمال النهب والعنف في تونج ومنطقة بيبور الإدارية الكبرى، فضلا عن الهجمات والتهديدات المستمرة ضد العاملين في المجال الإنساني. لقد أسفرت تلك الهجمات عن سقوط قتيلين على الأقل من العاملين في المجال الإنساني في أيار/مايو. ندعو الحكومة إلى الاضطلاع بمسؤوليتها عن تيسير تقديم المساعدة الإنسانية من خلال تهيئة الظروف والمخصصات اللازمة للأمن.

لا تزال حماية المدنيين أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة. وكجزء من إعادة تصميم موقع بنتيو لحماية المدنيين مؤخرا،

ندعو البعثة بقوة إلى الإبقاء على موقف مرن عندما يتعلق الأمر بتحليل المخاطر والتخطيط للطوارئ وقدرتها على الاستجابة في حالة ما إذا تطلبت الحالة الأمنية في المخيم المعاد تصميمه مؤخرا، كما هو مبين في القرار ٢٥٦٧ (٢٠٢١). وندعو أيضا إلى إعادة تصميم موقع حماية المدنيين في ملكال حين تسمح الظروف بذلك.

لا يزال دعم وتعاون البعثة في حماية المدنيين أمرا حيويا، ونسلم بأن امتلاك القدرة على الانتشار السريع لمعالجة الحالة المتغيرة على أرض الواقع أمر بالغ الأهمية. وتأسف المكسيك للآثار الناجمة عن العنف، خاصة في منطقة جونقلي، حيث لقي عشرات الأشخاص حتفهم في أوائل أيار/مايو. إن دورات العنف هذه تقوض عملية السلام بين الأعراق وتقلص الثقة بين الأطراف. إن المساءلة هي إحدى النقاط الملتهبة في عملية السلام والمصالحة. ولهذا السبب ندعو السلطات إلى إجراء التحقيقات اللازمة ومحاكمة مرتكبي أعمال العنف التي تعصف بجونقلي. كما نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث حالات إعدام خارج نطاق القضاء في واراب.

إن تعزيز سيادة القانون هو إحدى المسائل الرئيسية في إطار الاتفاق المنشط. يجب أن يكون تفعيل هذا الاتفاق والامتثال الكامل له أولوية إذا أردنا وضع حد لدورات العنف وانعدام الأمن. فعدم تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا من شأنه أن يكون بمثابة إزالة أي ضمانات لمستقبل البلد.

وأختتم بتنويه خاص بالمجتمع المدني، الذي تعتبر مساهمته حيوية لبناء السلام والحفاظ عليه. إن الإحاطة التي قدمها اليوم السيد مهندس تذكرنا بأن المجلس يستفيد عندما تُسمع أصوات متعددة من جنوب السودان، مما يساعدنا دائما على فهم أفضل للحالة على أرض الواقع هناك.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته والسيد مهندس على التفاصيل المفيدة جدا التي استرعى انتباهنا إليها. كما أرحب بحضور ممثل جنوب السودان، الذي سنستمع إليه بإمعان بعد وقت قصير.

أود أن أؤكد للسيد نيكولاس هيسوم دعم فرنسا الكامل. إن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقوم بدور رئيسي، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات المزمع إجراؤها عند اكتمال المرحلة الانتقالية، ويجب أن تدعم أيضا جهود المجتمع المدني، وخاصة النساء والشباب، الذين يضطلعون بدور رئيسي في مستقبل جنوب السودان.

إن فرنسا، شأنها شأن شركاء آخرين، تشعر بالقلق إزاء العنف المستمر، لا سيما في مناطق ملكال وأعالي النيل وجونقلي، وندعو الحكومة إلى وضع حد له. وهذا يعني على وجه الخصوص أنه يجب تزويد المحافظين ونواب المحافظين بالموارد اللازمة لتنفيذ مهامهم.

ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي، ونحن أيضا ندين الهجمات ضد العاملين في المجالين الإنساني والطبي. يجب على سلطات جنوب السودان أن تقدم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يزيد من معاقبة مرتكبي الهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي. ففي الوقت الذي تكون فيه الاحتياجات الإنسانية ضخمة، يجب أن يتمكن هؤلاء من العمل دون خوف من استهدافهم وبدعم كامل من مجلس الأمن.

كما يتطلب تيسير وصول المساعدات الإنسانية ضمانات بالحرية الكاملة في التنقل للبعثة. غير أن القيود المتزايدة التي شهدنا فرضها في الأشهر القليلة الماضية، ولا سيما من جانب قوات الأمن، تدل على عدم احترام التزامات الحكومة.

وفرنسا أيضا على استعداد لجعل تواصل مجلس الأمن مع جنوب السودان أكثر جدوى شريطة أن تحقق الحكومة الأهداف التي حددها المجلس. لقد حدد مجلس الأمن مؤخرا عدة خيارات للمضي قدما. ففي آذار/مارس، عندما جُددت ولاية البعثة، أعرب المجلس عن استعداده لتعديل مستويات التوظيف في البعثة وولايتها. وفي أيار/مايو، عندما جُدد نظام الجزاءات، أعلنا أننا مستعدون لاستعراض تدابير حظر الأسلحة. وقد وضع المجلس شروطا واضحة في هذا الصدد يجب أن تتحقق من جانب حكومة جنوب السودان، بدعم من البعثة.

وهنا أود أن أرحب بتولي سلطات جنوب السودان مسؤوليتها عن ضمان أمن المشردين في المواقع السابقة لحماية المدنيين. كما أن إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي والشروع رسميا في العملية الدستورية هما أيضا مؤشران على إحراز تقدم ويجب مواصلة تعزيزهما.

لا يزال الجزء الأكبر من هذه التدابير معلقا، ولا سيما إصلاح القطاع الأمني؛ وإنشاء قوات موحدة في إطار هيكل قيادة موحد؛ واستكمال الاستعراض للدفاع والأمن الاستراتيجيين؛ وإحراز تقدم في مسار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والإدارة السليمة لمخزونات الأسلحة والذخائر؛ وتنفيذ خطة العمل المعنية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وأخيرا، فإن رفع القيود المفروضة على حرية حركة البعثة وقدرتها على إيصال المساعدات الإنسانية هو من بين التدابير المعلقة، وكذلك تفعيل هيئات العدالة الانتقالية، بما فيها المحكمة المختلطة، المنصوص عليها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، والذي تمت الموافقة على إنشائها في شباط/فبراير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

أود أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هيسوم في إحاطته الأولى عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأن أشكر أيضا السيد رجب مهندس على عرضه. كما أرحب بمشاركة السفير مالوال، الممثل الدائم لجنوب السودان، في هذه الجلسة.

في غضون أسبوعين ونصف، سيحتفل جنوب السودان بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه كجمهورية. لقد شهدنا بعض التطورات الإيجابية على مر السنين، ولكن لا يزال هناك طريق طويل يتعين علينا أن نجتازه لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة لأبناء جنوب السودان. إننا نشيد بإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني، ونأمل على النحو الواجب ألا يكون كل تغيير نحو تنفيذ اتفاق السلام مجرد تغيير على الورق، بل أن يتم أيضا تفعيله. ومن المحزن أننا ما زلنا بعيدين عن بلوغ النسبة البالغة ٣٥ في المائة التي تم الاتفاق عليها في وقت سابق لحصة المرأة في القطاع العام.

ومن المثير للقلق أن الكثير من التطورات السياسية قد تأجلت على مدى السنوات الماضية، بما في ذلك الانتخابات التي كان ينبغي أن تُجري في عام ٢٠٢٢ ولكن تم تأجيلها الآن إلى عام ٢٠٢٣. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية أمر أساسي لمستقبل البلد السلمي.

ومن الضروري كذلك، في ضوء الانتخابات المقبلة، أن يعمل الناشطون والمدافعون عن حقوق الإنسان بحرية في جنوب السودان من دون خوف على حياتهم. وندعو الحكومة والاتحاد الأفريقي إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي ومذكرة التفاهم الخاصة بالمحكمة المختلطة لكي تبدأ عملها.

وعلى الجانب الإيجابي، يشجعنا أن نرى أن وقف إطلاق النار لا يزال متماسكا إلى حد كبير. غير أن العنف المحلي ظل يتزايد في أجزاء كثيرة من البلد. ويساور استونيا قلق بالغ إزاء عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي نفذت في ولاية واراب بناء على تعليمات من الوالي. فمن شأن هذا أن يرسل إشارة سلبية بشأن المساءلة في جنوب السودان ككل. وندعو الحكومة إلى التحقيق في عمليات القتل هذه والقيام بذلك امتثالا لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الميليشيات القبلية تواصل مناوراتها العنيفة في جونقلي، حيث تقتل الأفراد وتنهب الممتلكات وتدمرها. ولا يمكن كسر حلقة العنف إذا لم تقدم الحكومة الجناة إلى العدالة. فمن الضروري وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة. وإلا فإننا نخاطر برؤية تراجع عن المكاسب القليلة التي حققها جنوب السودان حتى الآن.

وقد تضاعفت انتهاكات اتفاق مركز القوات ثلاثة أضعاف تقريبا، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وهذا يعوق عمل أفراد البعثة ويترك المدنيين من دون المساعدة والحماية اللتين تمس الحاجة إليهما.

وأود أن ألفت الانتباه إلى الحالة الإنسانية. فجنوب السودان يواجه أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية منذ الاستقلال. ومن المرجح أن يواجه نحو ٦٠ في المائة من السكان انعداما حادا في الأمن الغذائي. ولا تزال ثمة تحديات أمام إيصال المساعدات الإنسانية بسبب تجدد النزاع المسلح في بعض أنحاء البلد والهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ففي الشهر الماضي، قتل اثنان على الأقل من عمال الإغاثة. وندين بشدة الهجمات التي تشن على مركبات العمل الإنساني التي تحمل علامات واضحة؛ فذلك أمر غير مقبول.

وفي الختام، أشكر نيكولاس هيسوم وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على عملهما القيم في جنوب السودان أثناء الجائحة. كما أعرب عن أطيب تمنياتي لجمهورية جنوب السودان في ذكرى استقلالها السنوية العاشرة المقبلة.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد ملوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم وفد بلدي، السيد الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ووفد بلدنا على استعداد للتعاون معكم، سيدي الرئيس، خلال فترة رئاستكم. كما أعرب عن تقديري وترحيبي بوجود الممثل الخاص للأمين العام هيسوم بعد توليه قيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بجوبا. وآمل أن يكون قد لقي ترحيبا حارا وأن يكون قد استقر في وضع مريح ويشعر بأنه في داره في جنوب السودان. إن هذه المهمة صعبة، ولكن لا يوجد شخص أفضل من الممثل الخاص هيسوم لمواجهة تلك التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب ببيان أخي، السيد رجب مهندس، من جوبا، الذي يمثل المجتمع المدني. ويمكنني أن أؤكد له أنه يساور شعب جنوب السودان وقيادة جنوب السودان نفس القلق الذي يساوره إزاء الحالة في البلد، لا سيما ونحن على وشك الشروع في الاحتفال بالذكرى العاشرة لاستقلالنا. ولذلك فإن بيانه جدير بالترحيب في هذه المرحلة.

وقبل أن أواصل، أود أن أعرب أولا، باسم حكومة جنوب السودان، عن تعازينا لأسر العاملين في المجال الإنساني وأفراد حفظ السلام الذين فقدوا أرواحهم مؤخرا أثناء أداء واجبهم وهم يخدمون شعب جنوب السودان. ويمكنني أن أؤكد لمجلس الأمن أن معظم هذه الهجمات يجري التحقيق فيها ولكنها، للأسف، عندما تحدث يكون ذلك في أماكن بعيدة، حيث لا توجد سيطرة حكومية نتيجة للتأخير في تشكيل حكومات الولايات كجزء من اتفاق السلام المنشط. ولكن الحكومة ستنظر في المسألة، وحيثما يمكن القبض على الجناة سيقدمون إلى العدالة. غير أنني أود أيضا أن يفهم أعضاء المجلس أن الحكومة ليست في كل مكان في جنوب السودان.

وفي هذا المنعطف، ليس لدينا في الواقع الكثير لنقوله سوى إبلاغ المجلس بأننا نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2021/566) وأننا نأمل أن يتمكن الممثل الخاص هيسوم من إيجاد طريقة ودية لحل أو إدارة التحديات التي تواجهها قيادة جنوب السودان، على النحو المبين في التقرير.

ولكن قبل أن أختتم، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن آراءهم وشواغلهم ستنتقل وأننا بطريقة ما لا نصم آذاننا في الواقع عما يقوله الجميع. وكما ذكرت سابقا، فإن بيان السيد مهندس يعبر عن شواغل شعب جنوب السودان وقيادة جنوب السودان. ونحن لسنا سعداء بالطريقة التي تسير بها الأمور، ونود أن نرى السنوات العشر المقبلة أفضل من السنوات العشر الماضية.

غير أنني أود أن أقول ثلاثة أمور، فيما يتعلق ببعض التعليقات التي أبديت في القاعة هذا الصباح. أولا، نرحب ببيان الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – علاوة على سانت فنسنت وجزر غرينادين (A3+1) وتشجيعه وتوصياته لقيادة جنوب السودان. وأود أيضا أن أقول، فيما يتعلق بتعاملنا مع لجنة بناء السلام، إننا ممتنون للأمين العام على الرسالة التي تلقيناها، والتي تفيد بأننا مؤهلون لتلقي الدعم من لجنة بناء السلام. وكذلك أود أن أقول إننا بدأنا بالفعل التفاوض مع قيادة لجنة بناء السلام ونأمل

في أن يعقد اجتماع أولي بحلول منتصف تموز/يوليه – اجتماع رفيع المستوى – بين وزراء جنوب السودان في مختلف القطاعات ولجنة بناء السلام من أجل مناقشة أفضل السبل التي يمكن بها للجنة أن تساعد جنوب السودان ونوع المشاريع التي نود أن نقدمها إليها.

ثانيا، فيما يتعلق بالنقاط المرجعية، يعلم جميع أعضاء المجلس أننا لسنا سعداء بالحصار ولكننا نود مع ذلك أن ننبه المجلس إلى أننا نعتقد أنه كان من شأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والممثل الخاص هيسوم أن يكونا في وضع أفضل للتفاوض بشأن النقاط المرجعية لأن، في الأساس، ما الذي يقوله المجلس حقا من خلال النقاط المرجعية؟ الواقع أن النقاط المرجعية هي اتفاق السلام. فإذا نفذنا اتفاق السلام، سنفي بالنقاط المرجعية. ولذلك، إذا أُخضعت النقاط المرجعية للحصار، مع العلم بما نشعر به إزاء الحصار، فإن المجلس لا يساعد الممثل الخاص على الوفاء بولايته. وكان من الأفضل لو أن النقاط المرجعية أسندت إلى الممثل الخاص هيسوم في تعامله مع قيادة جنوب السودان. قررت أن أثير هذه النقطة اليوم حتى يمكن استعراضها في مايو من العام المقبل، إذا سار كل شيء على ما يرام بمشيئة الله.

وأخيرا، أود أن أقول إن الحكومة ملتزمة بتوقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن تشكيل المحكمة المختلطة وتشغيلها. وأعتقد أنه سيأتي وفد من مكتب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان في شهر تموز/يوليه المقبل للاجتماع بمسؤولين في وزارة العدل لدينا ،في محاولة لوضع اللمسات الأخيرة على هذه النقطة ومعرفة متى يمكننا إكمال هذه المهمة. والحكومة ملتزمة بذلك، ونعتقد أن المحكمة المختلطة ستشكل قريبا. وهي ليست مفروضة بموجب اتفاق السلام، غير أن السيد مهندس يعرف أن هناك أشخاصا ينتظرون فعلا تحقيق العدالة ومحاسبة الجناة في الأحداث التي وقعت أثناء اندلاع الحرب في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦. ولذلك فإننا ملتزمون بتحقيق تلك الغاية، ونأمل في أن يساعدنا المجتمع الدولي ونحن نمضي قدما.

ونأمل في أن يساعدنا المجتمع الدولي ونحن نمضي قدما. وأعتقد أن الممثل الروسي تحدث عن نقص القدرات والمرافق في جنوب السودان. ولهذا السبب نحتاج إلى عون المجتمع الدولي. لقد كررت عدة مرات أننا لسنا بحاجة إلى المال. أعرف أن الناس يعتقدون أننا فاسدون، فليحتفظوا بأموالهم إذن ولكن ليجلبوا إلينا خبراتهم ويجلبوا إلينا موادهم ويساعدونا على معالجة هذه الحالة. إنني أشجع على ذلك.

وقبل أن اختتم كلمتي، كنت في جنوب السودان قبل ثلاثة أشهر، حيث رأيت أن بعض البلدان الممثلة في المجلس كانت منخرطة حقا مع شعب جنوب السودان في محاولة لبناء القدرات. إن بعثات تلك البلدان هناك متعاونة وتحاول المساعدة على معالجة الحالة. ونحن ممتنون لذلك ونشجع المجتمع الدولي على بذل المزيد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. سأرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.